مجلة الدراسات الاقتصادية – كلية الاقتصاد – جامعة سرت المجلد الرابع – العدد الثالث
Economic Studies Journal (ESJ), Faculty of Economics, Sirte University (Vol.4 , No.3)
July 2021

التنويع الاقتصادي وأثره على النمو الاقتصادي
دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2014)

د. بالقاسم يوسف بازينة /قسم الاقتصاد/ كلية الاقتصاد / جامعة مصراتة / ليبيا
أ. سيرينا غسان حتوق / قسم الاقتصاد/ كلية الاقتصاد / جامعة مصراتة / ليبيا

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة التنويع الاقتصادي واهميته وطرق قياسه ومعرفة أثره على النمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1962-2014), وذلك باستخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل التنويع وعلاقته بالنمو الاقتصادي, وتم استخدام معامل هيرفندال-هيرشمان من أجل قياس ومعرفة درجة التنويع داخل الاقتصاد الليبي وذلك للناتج الاجمالي والصادرات والايرادات وتوصلت الدراسة إلى ارتفاع معامل هيرشمان في الصادرات والايرادات فقد بلغ (0.8), (0.6) على التوالي مما يوضح انخفاض التنويع فيهما, وأما معامل هيرشمان فقد سجل قيمة متوسطة للناتج الاجمالي حيث بلغ (0.5) وذلك يعود للظروف الاقتصادية التي عاشها الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة, اما الجانب القياسي فقد وضح وجود علاقة عكسية بين مؤشر هيرشمان والنمو, مما يوضح العلاقة الطردية بين التنويع والنمو الاقتصادي فقد بلغت مرونة الناتج للتنويع (0.48-), وكان النموذج معنوي عند مستوى (5%).

Abstract

This study aims to display the importance of economic diversification, and knowing its impact on economic growth in Libya during the period (1962-2014), and its used the descriptive analytical approach to analyze diversification and its relationship to economic growth. Hirvendal -Hirschman index was used in order to measure and know the degree of diversification within the Libyan economy for (GDP), exports and revenues. The study found that the Hirschman index in exports and revenues increased, where it was (0.8), (0.6), respectively, which shows the decrease in diversification in them. As for the Hirschman index, it recorded an average value of the (GDP), which amounted to (0.5) This is due to the bad situation of the Libyan economy during the study period. As for econometrics was shown that there was a negative relationship between the Hirschman index and growth, which shows a positive relationship between diversification and economic growth. The output elasticity for diversification reached -0.48, and the model was significant at the level (5 %).

Key words: Economic diversification, Economic growth, the Libyan economy, the Hirvendal-Hirschman

.

1- المقدمة:

يعتبر التنويع الاقتصادي أحد اهم الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية وبرامج خطط التنمية على تحقيقها؛ نظراً لأهمية التنويع الاقتصادي للدولة، وتزداد أهمية التنويع في الدول النفطية وفقاً لما تعانيه من تشوهات واختلالات في اقتصاداتها ذات المورد الوحيد فاعتماد الدولة على منتج واحد يجعلها معرضة للتقلبات التي تحدث في اسعار هذا المنتج، وهذا ما يحدث للدولة النفطية التي تعتمد على النفط في الانتاج وتغطية اراداتها يجعلها عرضة للتقلبات التي تحدث في الأسعار العالمية للنفط ذلك ما يجعلها في حالة من عدم الاستقرار، ومن هنا تكمن أهمية التنويع الاقتصادي في كونه أحد الركائز الأساسية التي تساعد في تنويع القاعدة الانتاجية ودفع بعجلة النمو الاقتصادي من جهة، وفي تحقيق الاستقرار من جهة أخرى، وفيما يخص الاقتصاد الليبي فهو يعتبر اقتصاد ريعي يعتمد بشكل شبة كلي على القطاع النفطي كداعم أول ورئيسي للاقتصاد، وتم وضع العديد من الخطط الاقتصادية التي كانت أحد أهم أهدافها تتضمن تحقيق التنويع الاقتصادي وتقليل من اعتماد الاقتصاد على القطاع النفطي، وسيتم وفي هذه الورقة دراسة أثر التنويع على النمو الاقتصادي للاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2014)

2– : المشكلة البحثية:

يعتمد الاقتصاد الليبي على النفط بشكل أساسي في تغطية معظم الايرادات وتسيير حركة النشاط الاقتصادي وأيضاً في الدفع بعجلة التنمية، ويدعم القطاع النفطي باقي القطاعات الاقتصادية بشكلٍ مباشر، مما أدى ذلك إلى حدوث تشوّه في هيكلية الاقتصاد الليبي، فقد أصبح الاقتصاد متعرضاً للتقلبات نتيجة ارتباطه بالأوضاع في السوق العالمي للنفط مما أثر ذلك على الاستقرار الاقتصادي داخل الدولة من جهة وعلى النمو الاقتصادي من جهة أخرى، ومن خلال ما سبق يمكن تحديد المشكلة البحثية في التساؤل التالي:

- ماهي درجة التنويع التي تم تحقيقها في ليبيا خلال الفترة (1962-2014)؟
- ماهي العلاقة بين التنويع الاقتصادي والنمو الاقتصادي في ليبيا خلال الفترة (1962-2014)؟

3– : فرضية الدراسة:

تنطلق هذه الورقة من فرضية مفادها أن الاقتصاد الليبي قد سجل درجة تنويع منخفضة خلال فترة الدراسة، وأن العلاقة ما بين التنويع والنمو الاقتصادي علاقة موجبة وضعيفة.

4– : هدف الدراسة:

تهدف هذه الورقة إلى دراسة وتحليل درجة التنويع الاقتصادي في ليبيا وقياس العلاقة ما بين التنويع والنمو الاقتصادي وذلك خلال الفترة (1962-2014).

5– : أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تتناوله وهو التنويع الاقتصادي، باعتباره أهم أهداف السياسات الاقتصادية وذلك من أجل تنويع القاعدة الإنتاجية للاقتصاد والتقليل من اعتماده على مصدر واحد، والتعرف على درجة التنويع الاقتصادي التي تم تحقيقها خلال فترة البحث يساعد على تقييم مدى كفاءة وفعالية السياسات الاقتصادية والخطط الاقتصادية التي تم تطبيقها, وأيضاً معرفة وأثر دور التنويع في النمو الاقتصادي وتحليل العلاقة فيما بينهما, حيث يساعد ذلك صائغي وواضعي الخطط الاقتصادية للمرحلة القادمة.

6– : منهجية الدراسة:

تعتمد الورقة البحثية على المنهج التحليلي القياسي من أجل تحليل التنويع وقياس أثره على النمو الاقتصادي, ومن أجل قياس درجة التنويع الاقتصادي سيتم استخدام معامل هيرفندال–هيرشمان.

7– : الإطار النظري والدراسات السابقة:

7–1 التنويع الاقتصادي

- **مفهوم التنويع الاقتصادي**

يتضمن مفهوم التنويع الاقتصادي عدة تعاريف؛ ذلك باختلاف وجهة النظر إلى التنويع, حيّث هنالك من يربط التنويع بالإنتاج وبمصادر الدخل وهنالك من يربطه بهيكل الصادرات السلعية من خلال اتباع سياسات تهدف إلى تقليل الاعتماد على عدد محدود من السلع (الخطيب, 2014), ويتم التمييز بين نوعين من التنويع الافقي والعامودي, فالتنويع الافقي عبارة عن التغيير في مزيج الصادرات الأساسي أي زيادة عدد قطاعات التصدير, أمّا التنويع العامودي فهو ينطوي على ابتكار استخدامات أخرى للسلع الحالية والجديدة

عن طريق مشاريع ذات قيمة مضافة كالتسويق على سبيل المثال (كوارليس, 2017), ويمكن تعريف التنويع على أنه "تخفيض الاعتماد على قطاع البترول وعائداته عن طريق تطوير اقتصاد غير بترولي وصادرات غير بترولية ومصادر إيرادات أخرى، في الوقت نفسه تخفيض دور القطاع العام وتعزيز دور القطاع الخاص في التنمية" (قروف، 2020), وأيضاً يعرّف على أنّه "العملية التي تشير إلى اعتماد مجموعة متزايدة تتشارك في تكوين الناتج، أي تحقيق تنويع قطاعي وسلعي في الناتج المحلي" (مرزوك وحمزة، 2014), وهو أيضاً "عملية تنويع مصادر الدخل، وتوسيع القاعدة الإنتاجية، وزيادة مساهمة القطاعات الإنتاجية والخدمية السلعية (في الناتج المحلي الإجمالي) بما يخلص الاقتصاد من مخاطر الاعتماد على هيمنة مادة أولية أو سلعة واحدة رئيسية، زراعية كانت أم استخراجية مثل النفط" (سليمة والهادي، 2008).

- **أهمية التنويع الاقتصادي وعلاقته بالنمو الاقتصادي**

احتل موضوع التنويع الاقتصادي أهمية كبير بعد أن أدركت البلدان الريعية الخطر الذي تعانيه من اختلالات وتشوه في هيكلها الاقتصادي لاعتمادها على مصدر واحد للدخل, ويأتي النفط في مقدمة تلك المصادر خطورةً نظراً لارتباطه الوثيق بأسعار الأسواق العالمية للنفط وما يجري فيها من تقلبات حادة بين الحين والأخر الأمر الذي يؤثر على استقرارها وعلى نموها الاقتصادي (أيمن, 2018), وتكمن أهمية التنويع بالتركيز على جانبين, الأول منهما هو التركيز على بناء اقتصاد مستدام للأجيال الحالية والمستقبلة بعيداً عن النفط وتشجيع القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي, أمّا الجانب الثاني هو التركيز على القيام بتنمية اقتصادية متوازنة اقليمياً واجتماعياً والتي بدورها تعود بالفائدة على المجتمع ككل (الجبوري, 2016), فدائماً ما تسعى الدول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتعتبره هدفاً تسعى لتحقيقه باتباع سياسات تنموية وخطط اقتصادية, إلّا أن هذا الاستقرار لا يتحقق من تلقاء نفسه بل يتم من خلال اتباع مجموعة من السياسات والأدوات المناسبة التي بواسطتها يتم تحقيق هذا الاستقرار, (النواب, 2017) وللتنويع الاقتصادي أهمية كبيرة في تحقيق هذا الاستقرار واللجوء إلى التنويع أمر ضروري فإن كان لا يزيد النمو فإنه يقلل من تقلباته وبالتالي يقلل من تقلبات الاستهلاك أيّ أنه يحقق استقرار اقتصادي للبلاد لاسيما تلك التي يتركز معظم انتاجها في قطاع أو قطاعين مما يجعلها معرضة للصدمات اقتصادية (كاوارليس, 2017), وتوضح الادبيات الاقتصادية أنه يمكن اعتبار التنويع وسيلة لتحقيق الأهداف الاقتصادية كالاستقرار والنمو فأكدت الدراسات أن التنويع يزيد من استقرار الاقتصاد وبالتالي يعزز قدرته على النمو وهذا ما يوضح ويبين الأثر الإيجابي للتنويع على النمو الاقتصادي, فالبلاد تعمل على تنويع قاعدتها الإنتاجية لتحافظ على استمراريتها لمدى الحياة (أحلام وعلي, 2019).

- **مؤشرات وطرق قياس التنويع الاقتصادي**

يوجد العديد من المقاييس والطرق التي يمكن بواسطتها معرفة وقياس درجة التنويع داخل الاقتصاد كتحليل مساهمة القطاعات في اجمالي الناتج المحلي وفي التشغيل، وتحليل التوزيع النسبي للصادرات والواردات والايرادات وغيرها. وأيضا يمكن قياس التنويع الاقتصادي عن طريق مؤشرات إحصائية عديدة وسيتم في هذه الورقة استخدام مؤشر هيرفندال–هيرشمان وهو من أهم المؤشرات لقياس التنويع في ظاهرة ما والذي يمكن حسابه عن طريق المعادلة التالية (الخطيب, 2011):

$$H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{N}(\frac{x_i}{X})^2} - \sqrt{\frac{1}{N}}}{1 - \sqrt{\frac{1}{N}}}$$

حيث أنّ: N عدد النشاطات، x_i ناتج النشاط X الناتج المحلي الإجمالي لجميع النشاطات.

يستخدم مؤشر هيرشمان لقياس التنويع في ظاهرة ما، ويتم استخدامه بشكل واسع لقياس التنويع الاقتصادي، ووضع هذا المعامل من أجل قياس التركز في الصناعة أو في قطاع معيّن، وتتراوح قيمة معامل هيرفندال–هيرشمان بين الصفر والواحد ,(0≤ H ≤1) فإذا بلغ صفراً كان هنالك تنويع كامل في الاقتصاد (أي ان نسبة مساهمة القطاعات في الناتج الإجمالي متساوية) وإذا بلغ الواحد الصحيح فإن التنويع يكون معدوماً في الاقتصاد ويكون النشاط متركز في قطاع معيّن, فارتفاع قيمة معامل هيرفندال–هيرشمان يوضح ضعف الاقتصاد في توزيع الأنشطة على قطاعاته (الخطيب, 2011) , كما يوجد مقاييس أخرى يمكن استخدامها من أجل قياس درجة التنويع داخل الاقتصاد مثل: معامل الاختلاف ومقياس جيني ومقياس انتروبي (للمزيد من التوسع انظر العماري والعجيلي, 2013؛ الخطيب, 2011؛ عياصرة 2013).

2-7 الدراسات السابقة

توجد دراسات عديدة تناولت موضوع التنويع الاقتصادي واهميته في البلدان العربية, ومنها دراسة (الخطيب, 2011) بعنوان أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي, واستخدمت مؤشر جيني ومعامل هيرفندال–هيرشمان لقياس درجة التنويع والأسلوب القياسي لقياس اثر التنويع على النمو الاقتصادي وتوصلت إلى أن متوسط قيمة مؤشر جيني خلال فترة الدراسة قد بلغ (0.578) وانخفض بمعدل سنوي قدره (1.147-%), أما معامل هيرشمان قد بلغ (0.24) خلال فترة الدراسة وانخفض بمعدل سنوي قدره (2.987-%), ويوجد علاقة عكسية للتنويع على النمو الإجمالي في المملكة, ويوجد اثر ايجابي للتنويع على النمو في القطاع النفطي, ودراسة (خنشول, 2020) قد هدفت إلى عرض واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وكيفية تحقيقه ودعمه في الاقتصاد الجزائري باستخدام المنهج الوصفي التحليلي, وباستخدام قانون هيرفندال–هيرشمان لقياس درجة التنويع وتوصلت الدراسة إلى أن مؤشر التنويع في الناتج المحلي قد بلغ (0.08) لسنة 2018, ومؤشر التنويع في لصادرات قد بلغ (0.89) والتي توضح انخفاض التنويع في الناتج والصادرات, أما مؤشر التنويع في الاستثمار قد بلغ (0.44) ومؤشر التنويع الواردات قد بلغ (0.15) وللإيرادات (0.39) مما يوضح ارتفاع التنويع في الاستثمار والواردات والايرادات، وهذا ما يوضع عد تنوع الاقتصاد الجزائري, أما دراسة (قروف,2020) التي كانت بعنوان تحليل مؤشر تنويع هيكل التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام معامل هيرشمان خلال الفترة (1980-2018), والتي هدفت إلى بيان مستوى التنويع ودرجته في هيكل التجارة الخارجية للاقتصاد الجزائري وتوصلت إلى أن قطاع التجارة الخارجية من اهم القطاعات في الجزائر, والقطاع النفطي هو المسيطر على اجمالي الصادرات, وأنّ درجة التنويع في الاقتصاد الجزائري منخفضه حيث بلغ معدل التغير السنوي لمعامل هيرفندال (0.37-%) للصادرات و(1.4%) للواردات, أمّا دراسة (زيا, 2020) بعنوان تحليل الاختلالات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية في العراق خلال الفترة "2004-2018" تهدف إلى معرفة مدى مساهمة القطاعات الإنتاجية في المؤشرات الاقتصادية ومدى انكشاف الجانب التجاري للعراق على العالم الخارجي وذلك باستخدام المنهج التحليلي

الوصفي الاستنباطي, وتوصلت إلى أن القطاع النفطي هو المسيطر على الناتج وهذه السيطرة انعكست سلباً على باقي القطاعات الإنتاجية ولا توجد خطط واستراتيجيات تنموية واضحة, ولا يوجد تنويع في الصادرات واعتماد الاقتصاد على صنف واحد في التصدير وهو النفط الخام والمنتجات النفطية.

8- تحليل وقياس درجة التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2014)

8-1 تحليل درجة التنويع الاقتصادي خلال الفترة (1962-2012):

فيما يلي سيتم قياس درجة التنويع الاقتصادي باستخدام مؤشر هيرشمان للناتج المحلي الإجمالي والصادرات والايرادات العامة، وبيّنت النتائج في الجدول رقم (1) أنّ:

الجدول رقم (1)

مساهمة القطاعات في الناتج الإجمالي والصادرات والواردات خلال الفترة (1962-2014)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي						الصادرات		الايرادات	
	الزراعي	الصناعي	الخدمي	البناء والتشييد	النفطي		الغير نفطية	النفطية	الغير نفطية	النفطية
1962	10.84	2.42	18.75	6.06	61.94		25.28	74.72	65.35	34.65
1963	7.25	1.68	14.54	4.3	72.24		0.69	99.31	43.05	56.95
1964	4.59	1.22	11.26	4.55	78.39		6.21	93.79	30.28	69.72
1965	4.79	1	10.42	5.25	78.54		6.29	93.71	24.28	75.72
1966	3.85	0.91	10.64	4.88	79.72		5.26	94.74	21.65	78.35
1967	3.64	0.93	10.92	5.75	78.76		3.39	96.61	19.16	80.84
1968	2.54	0.79	9.5	4.8	82.37		1.85	98.15	17.15	82.85
1969	2.28	0.68	9.31	3.53	84.2		2.02	97.98	16.29	83.71
1970	1.69	0.71	9.38	3.12	85.1		9.22	90.78	15.16	84.84
1971	2.03	1.43	14.46	3.89	78.18		1.87	98.13	12.35	87.65
1972	2.43	1.64	15.4	5.51	75.02		4.97	95.03	14.74	85.26
1973	2.67	1.72	14.57	6.27	74.78		6.34	93.66	19.47	80.53
1974	1.62	1.23	11.09	5.1	80.96		4.07	95.93	13.48	86.52
1975	2.18	1.66	14.4	6.18	75.58		6.23	93.77	18.69	81.31
1976	2.03	1.6	13.38	5.56	77.43		5.9	94.1	15.6	84.4
1977	1.57	1.82	14.2	5.66	76.76		7.03	92.97	13.88	86.12
1978	1.68	2.01	15.56	5.9	74.85		8.68	91.32	18.7	81.3
1979	1.65	1.98	16.34	5.54	74.49		7.96	92.04	14.82	85.18
1980	2.63	2.11	18.56	7.37	69.33		0.78	99.22	12.59	87.41
1981	3.65	2.74	24.5	7.59	61.52		8.32	91.68	27.63	72.37
1982	3.49	2.84	24.02	8.22	61.44		5.58	94.42	26.96	73.04
1983	3.83	3.4	25.05	7.3	60.43		3.52	96.48	32.21	67.79
1984	4.04	3.44	26.25	6.35	59.92		9.85	90.15	36.66	63.34
1985	4.08	3.75	23.52	4.94	63.71		13.31	86.69	5.91	94.09
1986	5.12	4.02	27.6	4.01	59.26		12.24	87.76	51.28	48.72
1987	6.41	4.57	30.44	3.12	55.45		40.05	59.95	51.47	48.53
1988	5.72	4.53	30.87	2.59	56.3		19.73	80.27	61.76	38.24

44.55	55.45	49.78	50.22	57.3	2.97	29.92	4.4	5.41	1989
56.77	43.23	83.11	16.89	60.7	2.7	26.68	4.48	5.44	1989
69.43	30.57	85.02	14.98	62.37	1.86	26.86	3.97	4.93	1990
61.74	38.26	79.77	20.23	61.41	2.24	26.66	4.4	5.29	1991
46.02	53.98	71.56	28.44	59.37	2.48	28.08	5.02	5.04	1992
38.74	61.26	75.68	24.32	60.71	2.43	27.31	4.32	5.23	1993
48.21	51.79	78.98	21.02	59.58	1.9	29.29	4.27	4.96	1994
58.3	41.7	82.39	17.61	59.04	2.42	29.35	4.33	4.85	1995
54.45	45.55	69.65	30.35	58.86	2.29	29.25	4.5	5.1	1996
45.6	54.4	71	29	59.21	2.12	29.31	4.31	5.05	1997
56.08	43.92	76.95	23.05	57.44	2.37	30.51	4.64	5.03	1998
37.7	62.3	62.11	37.89	55.65	3.11	31.13	5.01	5.1	1999
50.98	49.02	71.4	28.6	53.27	5.31	32.55	5.07	3.8	2000
67.86	32.14	51.9	48.1	50.58	6.09	34.27	5.2	3.86	2001
47.98	52.02	62.59	37.41	53.77	4.75	32.64	5.3	3.54	2002
79.9	20.1	68.32	31.68	52.86	4.85	33.54	5.27	3.48	2003
88.28	11.72	75.87	24.13	51.92	5.21	34.32	5.12	3.42	2004
88.8	11.2	67.66	32.34	51.32	5.31	34.73	5.08	3.56	2005
82.69	17.31	99.62	0.38	46.99	6.68	35.63	7	3.7	2006
88.56	11.44	98.25	1.75	43.4	8.74	36.27	7.53	4.06	2007
84.59	15.41	95.2	4.8	39.1	10.74	37.79	8.16	4.21	2008
90.59	9.41	98.55	1.45	38.31	10.95	38.09	8.39	4.26	2009
94.15	5.85	100	0	20.71	3.52	69.83	3.31	2.64	2010
95.44	4.56	100	0	38.45	2.08	51.86	6.04	1.57	2011
94.54	5.46	96.58	3.42	38.46	2.08	51.81	6.1	1.56	2012
92.73	7.27	93.64	6.36	38.46	2.08	51.76	6.15	1.55	2013
34.65	65.35	74.72	25.28	61.94	6.06	18.75	2.42	10.84	2014
71.02	28.98	85.64	14.36	61.62	4.73	26.12	3.66	3.87	المتوسط

المصدر: تم اعداده من قبل الباحثان وذلك بالاعتماد على البيانات الصادرة عن:

- مركز بحوث العلوم الاقتصادية (2010)، البيانات الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا عن الفترة (1962-2006).
- مصرف ليبيا المركزي, النشرة الاقتصادية, أعداد مختلفة.
- مصرف ليبيا المركزي، التقرير السنوي، أعداد مختلفة.
- الهيئة العامة للمعلومات, بيانات غير منشورة.
- وزارة التخطيط, بيانات غير منشورة

يلاحظ من خلال الجدول أنّ:

- ارتفاع متوسط مساهمة القطاع النفطي في اجمالي الناتج المحلي خلال فترة الدراسة بمتوسط بلغ (61.62%) في حين أن القطاعات الغير نفطية سجلت مساهمة منخفضة في اجمالي الناتج حيث بلغت اعلى متوسط مساهمة للقطاع الخدمي بنسبة

(26.12%), ومن ثم قطاع البناء والتشييد بنسبة (4.73), ومن ثم القطاع الزراعي بنسبة (3.87%), ومن ثم القطاع الصناعي (3.66), وهذا ما يوضح ارتفاع مساهمة القطاع النفطي في اجمالي الناتج المحلي مقارنة بمساهمة القطاع الغير نفطي خلال فترة الدراسة.

- ارتفاع متوسط مساهمة الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات خلال فترة الدراسة بمتوسط نسبة قد بلغت (85.64%), في حين أنّ متوسط نسبة الصادرات غير النفطية قد بلغت (14.36%), مما يوضح ارتفاع مساهمة الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات.
- ارتفاع متوسط مساهمة الإيرادات النفطية في اجمالي الإيرادات خلال فترة الدراسة بنسبة قد بلغت (71.02%) في حين أنّ متوسط مساهمة الإيرادات الغير نفطية قد بلغت (28.98%), مما يوضح ارتفاع مساهمة الإيرادات غير النفطية في اجمالي الإيرادات.
- تعكس نتائج التحليل السابقة ارتفاع مساهمة النفط في الناتج الإجمالي والصادرات والايرادات مقارنة بباقي القطاعات الغير نفطية مما يعطي نتيجة واضحة على انخفاض التنويع الاقتصادي واعتماد الاقتصاد الليبي على القطاع النفطي بشكل شبة كلي.

2-8 قياس درجة التنويع الاقتصادي

سيتم استخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان من أجل قياس درجة التنويع الاقتصادي للناتج الإجمالي وللصادرات وللإيرادات خلال الفترة (1962-2014), ومن خلال الجدول رقم (2) نلاحظ أنّ:

الجدول رقم (2)

قيمة مؤشر هيرفندال-هيرشمان للناتج الإجمالي والصادرات والايرادات خلال الفترة (1962-2014)

	الناتج الإجمالي	الصادرات	الايرادات
قيمة مؤشر هيرفندال- هيرشمان	0.5	0.8	0.6

المصدر: تم اعداده من قبل الباحثان باستخدام برنامج excel.

- سجل معامل هيرفندال-هيرشمان قيم مرتفعة بلغت (0.8) (0.6) للصادرات والايرادات مما يوضح انخفاض درجة التنويع فيها, وذلك يعود لارتفاع مساهمة القطاع النفطي واعتماد الاقتصاد الليبي في عملية التصدير وتحصيل الإيرادات على القطاع النفطي.
- سجل معامل هيرفندال-هيرشمان قيمة متوسطة بلغت (0.5) للناتج المحلي الإجمالي مما يعني ان التنويع متوسط في الناتج الإجمالي وذلك يعود إلى أن الاقتصاد الليبي قد شهد عدة تغيرات خلال فترة الدراسة من أهمها انخفاض أسعار النفط والعقوبات الاقتصادية التي تعرضت لها البلاد وحظر تصدري النفط والانخفاض الذي شهدته الصادرات النفطية وتدنى إيرادات النفط, مما أدى إلى انخفاض مساهمة الناتج النفطي في اجمالي الإيرادات هذا من جهة, أما من جهة أخرى ان

انخفاض الإيرادات النفطية نتج عنها عدم القدرة على تمويل الخطط الاقتصادية ما أدى الى توقف العمل بالتخطيط الاقتصادي وأيضا اتباع سياسات تقشفية من أجل مواجهة الانخفاض الذي حدث في الإيرادات النفطية والعقوبات الاقتصادية وتم التوجه نحو تشجيع الصناعات المحلية لتغطية الطلب المحلي في ظل عدم قدرة الإيرادات من النقد الأجنبي على تغطية الواردات وهذا ما ساهم في ارتفاع مساهمة القطاعات الغير نفطية في الناتج المحلي (الجروشي والفضيل, 2017).

3-8 علاقة التنويع بالنمو الاقتصادي

سيتم في هذا الجزء من الورقة اجراء بعض اختبارات قياسية من أجل التعرف على اثر التنويع بالنمو الاقتصادي باستخدام برنامج gretl, وفيما يلي توضيح للاختبارات المستخدمة:

- **اختبار استقرار السلاسل الزمنية**

يوجد العديد من المعايير التي تستخدم من أجل اختبار صفة الاستقرارية أو السكون في السلسلة وسيتم في هذه الورقة استخدام اختبار ديكي-فولار الموسع) ADF للتوسع انظر أدريوش, 2013؛ عطية, 2014), وفيما يخص استقرار متغيرات الدراسة يلاحظ من خلال الجدول رقم (3) ما يلي:

الجدول رقم (3)

اختبار استقراريه السلاسل الزمنية باستخدام برنامج ديكي فولار الموسع للتنويع والنمو الاقتصادي

Variable	Level		First Deference	
	ADF intercept	Result	ADF	Result
Δed	-7.63	Stationary	--	--
lny	-4.00	Stationary	--	--

المصدر: تم اعداده من قبل الباحثان باستخدام برنامج gretl.

يلاحظ من الجدول رقم (3) أنّ التغيّر في التنويع الاقتصادي ولوغاريثم الناتج المحلي مستقر في المستوى عند وجود مقطع رأسي, وعند مستوى (1%), وبالتالي سيتم استخدام طريقة المربعات الصغرى (OLS) من أجل تقدير نموذج القياس.

- **تقدير نموذج القياس**

سيتم تقدير نموذج القياس باستخدام التغير في التنويع الاقتصادي كمتغير مستقل والناتج المحلي الاجمالي كمتغير تابع, وذلك باستخدام برنامج gretl, وفيما يلي توضيح أثر التنويع على النمو الاقتصاد للاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2014)

$$\boldsymbol{lny = 10.63 - 0.48\Delta ed} \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots \textbf{(1)}$$

جدول رقم (4)

" نتائج تقدير نموذج أثر التنويع على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1962- 2014) باستخدام لوغاريثم الناتج المحلي كمتغير تابع"

المتغيرات المستقلة Variable	المعاملات المقدرة Coefficient	اختبار t (المحسوبة) Statistic - t
Const	10.63	45.62
ΔED	-0.48	-2.34

F(1,49)=5.48 قيمة F المحسوبة	D-W=2.28 اختبار داربن- واتسن	Adj R^2=% 94.98 (معامل التحديد المعدل)
قيمة t الجدولية	1.67 =(10%) / 2=(5%) / 2.67 =(1%)	

المصدر: تم اعداده من قبل الباحثان باستخدام برنامج gretl.

يلاحظ من خلال النموذج المقدر في المعادلة رقم (1) والنتائج في الجدول رقم (4) ما يلي:

- بلغت معلمة الحد الثابت (10.63)، ففي حالة انعدام التنويع الاقتصادي فإن لوغاريثم الناتج المحلي الإجمالي يبلغ (10.63) وحدة، وقيمة t المحسوبة لمعلمة الحد الثابت قد بلغت(45.62)، والتي كانت معنوية عند مستوى (1%).
- بلغت مرونة الناتج للتنويع (0.48-)، وهو ما يعني أنّ حدوث تغيّر بمقدار (1%) في التنويع الاقتصادي (مؤشر هيرشمان) ينتج عنه حدوث تغيّر بمقدار (0.48-%) في لوغاريثم الناتج الاقتصادي في عكس الاتجاه أيّ أنّ العلاقة بينهما علاقة عكسية، فانخفاض مؤشر هيرشمان يدل على زيادة التنويع وبالتالي زيادة الناتج المحلي، وقيمة t المحسوبة قد بلغت (2.34) والتي كانت معنوية عند مستوى (5%).
- يوضح اختبار f معنوية النموذج بالكامل فيُلاحظ أنّ النموذج معنوي عند مستوى (5%) حيث بلغت قيمة f المحسوبة (5.49).
- يوضح معامل التحديد Adj R2 قوة العلاقة ما بين المتغيرين فقد بلغ (94.98%)، مما يدل على أن (94.98%) من التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي تفسرها التغيرات في التنويع الاقتصادي، والباقي يعود إلى متغيّرات أخرى خارج النموذج، مما يدل على القدرة التفسيرية العالية للنموذج.
- فيما يخص اختبار داربن- واتسن وضّحت النتائج عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي؛ حيث بلغت قيمة داربن واتس والتي بلغت (2.48).

9- الخاتمة

تم في هذه الورقة دراسة اثر التنويع على النمو الاقتصادي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2014) وتم استخدام معامل هيرفندال-هيرشمان من أجل قياس درجة التنويع, كما تم قياس اثر التنويع على النمو الاقتصادي باستخدام برنامج gretl, وتوصلت الدراسة إلى ما يلي:

ان التنويع الاقتصادي داخل ليبيا منخفض بشكل, حيث بلغ مساهمة القطاع النفطي في الناتج المحلي الاجمالي (61.62), في حين أن نسبة مساهمة قطاع الزراعة قد بلغت (3.87), ونسبة مساهمة قطاع الصناعة قد بلغت (3.66), ونسبة مساهمة القطاع الخدمي قد بلغت (26.12), ونسبة مساهمة قطاع البناء والتشييد قد بلغت (4.73), وفيما يخص الصادرات فقد بلغت مساهمة الصادرات النفطية في اجمالي الصادرات (85.64), والصادرات الغير نفطية قد بلغت مساهمتها (14.36), أما جانب الايرادات فقد بلغت مساهمة الايرادات النفطية في اجمالي الايرادات (71.02) في حين أن مساهمة الايرادات الغير نفطية قد بلغت (28.98), ويلاحظ أنّ القطاع النفطي هو المسيطر الاكبر على الناتج والصادرات والايرادات مما يوضح انخفاض درجة التنويع للاقتصاد الليبي فقد بلغ مؤشر هيرشمان (0.5) للناتج الاجمالي, و(0.8) للصادرات, و(0.6) للإيرادات, ووضحت نتائج القياس أن المتغيران مستقران في المستوى عند وجود مقطع رأسي وذلك عند مستوى معنوية (1%), وأيضا وضحت نتائج القياس وجود علاقة عكسية بين مؤشر هيرشمان والنمو الاقتصادي, مما يوضح وجود علاقة طردية ما بين التنويع والنمو الاقتصادي فقد بلغت مرونة الناتج للتنويع باستخدام مؤشر هيرشمان (0.48-)، وكانت المعلمة معنوية عند مستوى (5%) باستخدام اختبار T, وباستخدام اختبار F جاء النموذج معنوي عند مستوى (5%).

من خلال ما سبق توصي الدراسة باتباع خطط وبرامج اقتصادية واجتماعية محددة, واعتبار التنويع الاقتصادي هدفاً اساسياً تسعى لتحقيقه واعتباره عاملاً مهماً من عوامل زيادة النمو الاقتصادي والاستفادة من تجارب الخطط السابقة في صياغة وانجاز الخطط.

10-المراجع

- **ايمن عميرة, (2018). "التجارب الحديثة لاستراتيجيات التنويع الاقتصادي في الدول النامية الغنية بالموارد الطبيعية: دراسة تجربة دول مجلس التعاون الخليجي", المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية مجلة دورية عملية محكمة, جامعة وهران – الجزائر العدد01.**
- **الجروشي علي, الفضيل عبد الحميد (2017). "التنويع الاقتصادي ودوره في التنمية المستدامة" دراسة تحليلية للاقتصاد الليبي خلال الفترة (1962-2012), المؤتمر الأكاديمي لدراسات الاقتصاد والأعمال /كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- جامعة مصراتة- اكتوبر 2017**
- **الخطيب, ممدوح عوض (2011). "أثر التنويع الاقتصادي على النمو في القطاع غير النفطي السعودي". جامعة الملك سعود, الرياض المملكة العربية السعودية, مجلد 18, عدد2, مايو 2011, ص203-231.**
- **الخطيب, ممدوح عوض. "التنويع والنمو في الاقتصاد السعودي". المؤتمر الأول لكليات إدارة الأعمال بجامعات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية, قسم الاقتصاد –كلية إدارة الأعمال جامعة الملك سعود, 16-17-2014م.**

- زيا, عامر شبل, 2020. "تحليل الاختلالات الهيكلية في القطاعات الإنتاجية في العراق للمدة (2004–2018)" المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية, المركز الديمقراطي العربي–برلين المانيا, العدد الثاني عشر– أغسطس– 2020.
- سليمة, طبايبية ؛الهادي لرباع, 2008. "التنويع الاقتصادي خيار استراتيجي لاستدامة التنمية", كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير, جامعة فرحات عباس – سطيف.
- العماري, علي عبد السلام ؛العجيلي, علي حسين (2013). "الاحصاء والاحتمالات النظرية والتطبيق". دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع, الطبعة (4), طرابلس–ليبيا.
- عياصرة, ثائر مطلق. "تحليل الهيكل الاقتصادي استناداً إلى تغير العمالة القطاعية في الاقتصاد الأردني", دراسات العلوم الإدارية, المجلّد 40, العدد 2, 2013.
- قروف مُحَمَّد كريم, 2020. "تحليل مؤشر تنويع هيكل التجارة الخارجية في الجزائر باستخدام معامل هيرفندال–هيرشمان", مجلة البحوث الاقتصادية والمالية المجلد السابع–العدد الأول –2020, تاريخ النشر 30–6–2020
- كوارليس ديان , اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ECLAC, العدد 2– ابريل–يونيو 2017.
- مرزوك, عاطف لافي؛ حمزة, عباس مكي 2104. "التنويع الاقتصادي: مفهومه وأبعاده في بلدان الخليج وممكنات تحقيقه في العراق" مجلة الغزي للعلوم الاقتصادية والإدارية, السنة العاشرة– المجلد الثامن– العدد الحادي والثلاثون.
- الجبوري حامد, 2016. شبكة النبأ المعلوماتية, تاريخ الزيارة 23–3–2018, https://annabaa.org/arabic/authorsarticles/7989
- النواب إيهاب علي, 2017. سياسات الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على التضخم. شبكة النبأ للمعومات, تاريخ الزيارة 11–9–2020. https://annabaa.org/arabic/economicarticles/12613
- النواب إيهاب علي, 2017. سياسات الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على التضخم. شبكة النبأ للمعومات, تاريخ الزيارة 11–9–2020. https://annabaa.org/arabic/economicarticles/12613